الأنباء
الخميس 16 يناير 2014

الرئاسة: لا تمديد لأيام الاستفتاء.. والبلاوي: الشعب انتهز الفرصة ليثبت للعالم أن مصر عادت لأهلها

المصريون قالوا كلمتهم في الاستفتاء.. والنتيجة في الصندوق

مصريون يقفون في طابور امام احدى لجان التصويت على الاستفتاء في انتظار دورهم في مدينة نصر بالقاهرة أمس (أ.ف.ب)

..و د.ياسر برهامي نائب رئيس الدعوة السلفية يدلي بصوته أول من أمس (أ.ب)

القاهرة ـ وكالات: انتهت عملية التصويت على مشروع الدستور الجديد أمس بجميع أنحاء المحافظات المصرية وسط إشراف قضائي كامل وتأمين مشدد للجيش والشرطة ومتابعة منظمات المجتمع المدني وغيرها من وسائل الإعلام المصرية والعربية والعالمية.

وجرى الاستفتاء تحت إشراف قضائي من خلال 13 ألفا و867 قاضيا من مختلف الهيئات القضائية، وتولت اللجنة العليا للانتخابات برئاسة رئيس اللجنة رئيس محكمة استئناف القاهرة المستشار نبيل صليب الإشراف على 352 لجنة انتخابية عامة على مستوى الدولة التي أشرفت بدورها على نحو 30 ألف لجنة انتخابية فرعية.

وبدأت عمليات فرز الأصوات داخل مقار اللجان الفرعية إثر إغلاق صناديق الاقتراع في التاسعة من مساء امس، حيث يقوم رئيس كل لجنة فرعية بإبلاغ نتيجة لجنته إلى اللجنة العامة التابع لها.

إجراءات أمن مشددة في ثاني أيام التصويت واللجنة العليا للانتخابات أضافت 8 لجان جديدة لاستيعاب الازدحام

وتقوم اللجان العامة بعد ذلك بتجميع النتائج وإرسالها إلى اللجنة العليا للانتخابات التي ستقوم بدورها بإعلان النتيجة النهائية لعملية الاستفتاء على الدستور.

وجرت عملية الاستفتاء على الدستور في اللجان الفرعية والرئيسية وسط تأمين مكثف من قبل رجال الجيش والشرطة في ضوء تعليمات بمواجهة أي محاولات للخروج عن القانون بكل قوة وحسم حتى تسير عملية الاستفتاء بحرية ويسر وأمان.

وأسفر اليوم الأول للاستفتاء على مشروع الدستور عن 11 حالة وفاة و42 مصابا في عدد من المحافظات، وذلك وفقا لما أعلنته وزارة الصحة الليلة قبل الماضية التي أشارت إلى خروج 28 مصابا من المستشفيات بعد تلقيهم العلاج واستقرار حالاتهم.

وأوضحت الوزارة في بيان لها أن محافظة القاهرة شهدت وقوع حالتي وفاة إحداها طبيعية وفي محافظة الجيزة شهدت 4 حالات وفاة جنائية فيما شهدت محافظة بني سويف وقوع حالة وفاة واحدة وكذلك محافظة سوهاج وقوع 4 حالات وفاة بسبب جنائي.

من جانبها، أعلنت وزارة الداخلية أن قواتها تمكنت من ضبط 140 متهما بإثارة الشغب ومحاولة تعطيل عملية الاستفتاء على الدستور في مختلف المحافظات خلال الجهود التي تبذلها لتأمين المواطنين أثناء إدلائهم بأصواتهم في الاستفتاء.

وذكر مصدر أمني بالوزارة في بيان الليلة قبل الماضية أن المقبوض عليهم شاركوا في مسيرات غير مصرح بها تهدف لتعطيل عملية الاستفتاء في أرجاء البلاد وبحوزة عدد كبير منهم أسلحة خرطوش وبيضاء وزجاجات مولوتوف وألعاب نارية. وكانت الداخلية أكدت أمس الأول أن عملية التصويت على مشروع الدستور شهدت عموما استقرارا للأوضاع الأمنية باستثناء بعض محاولات عناصر تنظيم الإخوان لتعكير صفو عملية الاستفتاء.

وأكدت اللجنة العليا للانتخابات عدم استبعاد قضاة من الإشراف على الانتخابات، مشيرة إلى أن ما حدث هو استبدال لعدد من القضاة لشعورهم بالإرهاق وعدم قدرتهم على الاستمرار حتى نهاية اليوم. وأوضحت اللجنة في بيان الليلة قبل الماضية أنه تم دعم بعض اللجان بقضاة إضافيين وعدد من الموظفين الإداريين لتسريع وتيرة العمل بها نظرا لارتفاع نسبة الإقبال نافية بشكل قاطع ما تناولته بعض وسائل الإعلام عن مد أيام التصويت حتى اليوم الخميس.

وكانت رئيس فريق جامعة الدول العربية لمراقبة الاستفتاء على الدستور المصري السفيرة هيفاء أبو غزالة أعلنت أن الفرق المنتشرة لمراقبة الاستفتاء في 17 محافظة مصرية لم ترصد أي انتهاكات أو مخالفات أو شكاوى في أي لجنة انتخابية.

وأوضحت في مؤتمر صحافي أمس الأول أن الإقبال كثيف في بعض اللجان ومتوسط في لجان أخرى دون رصد أي تجاوزات، مؤكدة أن المراقبين الذين لهم مطلق الحرية في دخول أي لجنة لم يواجهوا أي عقبات. واستحوذت عملية الاستفتاء على الدستور على عناوين الصحف المصرية الصادرة صباح أمس الذي قالت صحيفة الأهرام انه «يوم مشهود جديد» في تاريخ مصر، حيث خرجت الملايين لتشارك في صنع مستقبلها. من جانبه، أكد د.حازم الببلاوي رئيس مجلس الوزراء أن الشعب المصري انتهز فرصة الاستفتاء على الدستور ليثبت للعالم أجمع بأن مصر عادت إلى أهلها. وقال الببلاوي للتلفزيون المصري إن اليوم الأول من الاستفتاء كان مذهلا في النجاح، مضيفا أن الشعب المصري كان يؤدي واجبه الانتخابي بشعور المشارك في عرس حقيقي، وذلك يدل على أن المصريين متفائلون بمستقبلهم.

وأضاف أن الإحصائيات تشير إلى أن نسبة مشاركة السيدات في اليوم الأول من الاستفتاء تصل إلى 55٪ في حين الرجال 45٪، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الدولة بكل أجهزتها سعت لتسهيل عملية التصويت على الناخبين.

وتابع أن هناك بعض الملاحظات التي ظهرت في لجان الوافدين وهي التكدس الذي ظهر بصورة عالية، موضحا أنه تم اتخاذ قرارات بزيادة تلك اللجان للتخفيف عن المواطنين.

وحول وجود ملاحظات من قبل المراقبين والجمعيات الأهلية، قال الببلاوي إنهم ينتظرون حتى نهاية العملية الانتخابية ثم يدلون بتعقيباتهم إن وجدت. مؤكدا في الوقت ذاته على حرص الحكومة بتوفير جميع أنواع الرقابة والإشراف من الداخل والخارج، مشددا على أن الضمان الوحيد لنزاهة أي عمل هو الشفافية الكاملة.

من جانبها، أضافت اللجنة القضائية العليا للانتخابات أمس 8 لجان جديدة للاستفتاء على مشروع الدستور المعدل التي قالت إنها تسير بصورة طبيعية ومنتظمة.

وقال المستشار مدحت إدريس عضو الأمانة العامة للجنة، في تصريحات امس إضافة 8 لجان اقتراع جديدة للوافدين (المتواجدين بالمحافظات بشكل مؤقت وهم من غير سكانها) في عدد من المحافظات، ليصبح تعداد تلك اللجان على مستوى الجمهورية 142 لجنة، وذلك بهدف تمكين أكبر عدد ممكن من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، والتيسير عليهم في عملية التصويت أينما كانت أماكن تواجدهم داخل البلاد.

الاتحاد العمالي سدد الفدية التي كانت مطلوبة

الإفراج عن القيادات العمالية الثلاثة وجهود للإفراج عن مسؤول القوى العاملة

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلنت مصادر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أنه تم الإفراج أمس عن القيادات العمالية الثلاثة المختطفة وأن هناك اتصالات للإفراج عن وكيل وزارة القوى العاملة وعقد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال عبد الفتاح إبراهيم اجتماعا طارئا قبل قليل مع رؤساء النقابات العامة وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد لمتابعة تلك المعلومات وإصدار بيان رسمي.

كما أشارت مصادر الاتحاد إلى أن اتحاد العمال سدد الفدية التي كانت مطلوبة للقيادات الثلاثة حيث طلب الخاطفون مبلغ 600 ألف جنيه للمخطوفين الأربعة.

من جهة أخرى، أوضحت مصادر وزارة القوى العاملة انه تم بالفعل الإفراج عن النقابيين الثلاثة وان هناك اتصالات للإفراج عن مسؤول القوى العاملة.

وكان رئيس النقابة العامة للسياحة ممدوح محمدي والأمين العام للنقابة ممدوح رياض ووكيل النقابة محمد الجندي قد اختطفوا وبصحبتهم محمد عيسى وكيل القوى العاملة أثناء توجههم إلى شرم الشيخ لحضور مؤتمر عمالي.

الزياني يستنكر تهديدات رئيس نادي قضاة مصر لقطر

الرياض ـ كونا: استنكر الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د.عبداللطيف الزياني بشدة التهديدات التي أطلقها رئيس نادي قضاة مصر المستشار أحمد الزند التي دعا فيها الجيش المصري الى إرسال عناصر من القوات إلى دولة قطر لاعتقال ناشطين مصريين. ووصف الزياني امس هذه التهديدات بـ «المستهجنة» معتبرا إياها تطاولا مرفوضا على دولة قطر التي وقفت دائما ولا تزال مع جمهورية مصر العربية وشعبها وتربطها بالشعب المصري علاقات تاريخية متينة على جميع الأصعدة. وشدد على ان دول مجلس التعاون تستنكر وترفض مثل هذه الدعوات التحريضية، مؤكدا عمق العلاقات الأخوية التي تربط دول مجلس التعاون مع جمهورية مصر العربية وشعبها الشقيق.

مشروع قانون للكونغرس الأميركي يعيد المساعدات لمصر بشروط

واشنطن ـ رويترز: سيعيد مشروع قانون الانفاق الجديد بالكونغرس الأميركي مساعدات اقتصادية وعسكرية لمصر تقدر بأكثر من 1,5 مليار دولار كانت قد قطعت بعد عزل محمد مرسي في الصيف الماضي. ويشمل مشروع القانون ما يصل إلى 1,3 مليار دولار مساعدات عسكرية و250 مليون دولار دعما اقتصاديا لمصر لكنه يربط التمويل باتخاذ خطوات نحو استعادة الديموقراطية. وسيكون التمويل متاحا فقط إذا شهد وزير الخارجية الأميركي أمام لجنة المخصصات بالكونغرس بأن حكومة مصر تحافظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وتفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل في 1979.

ومن شأن اعادة المساعدات لمصر أن تشكل سابقة تقدم فيها أميركا مساعدات لدولة بعد عزل الجيش لرئيس على الرغم من أن أنصار مرسي يعتبرون ما حدث انقلابا، بينما ترفض الحكومة الحالية ذلك.

ويرى المؤيدون ان استعادة التمويل الذي يخضع لشروط يخلق توازنا ملائما بين دفع الحكومة لتبني اصلاحات ديموقراطية ومواصلة التزام الولايات المتحدة نحو مصر.

وقال السيناتور باتريك ليهي رئيس اللجنة الفرعية المسؤولة عن المساعدات بمجلس الشيوخ في كلمة امس الاول «اذا واصل الجيش أساليبه.. ولم يجر انتخابات حرة ونزيهة فلن تكون الشهادات ممكنة وستقطع المعونة الأميركية».

تحليل إخباري

«ربيع مصر» 2014: السيسي رئيساً

بيروت.. انتهت امس في مصر عملية الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد الذي يعد الخطوة التنفيذية الأولى والأهم في خارطة الطريق التي أعلنت إثر ثورة 30 يونيو. والاستفتاء على الدستور هو في الواقع استفتاء على عبدالفتاح السيسي وشعبيته ورئاسته التي صارت «مطلبا شعبيا عارما».

المشاركة الشعبية في الاستفتاء على الدستور جاءت كثيفة وواسعة. وهذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا الفريق أول السيسي والدور الذي لعبه في حث المصريين على النزول بكثافة الى الاستفتاء، موحيا بأن الاستفتاء سيكون بمنزلة تفويض شعبي متجدد له بعد التفويض الأول الذي أعطاه الشعب بمسيراته «المليونية» في شوارع مصر يوم 30 يونيو الماضي. وإذا كان السيسي ينتظر نتائج الاستفتاء ليعلن ترشيحه رسميا الى الرئاسة، فهو كان أطلق عشية الاستفتاء أولى الإشارات في هذا الاتجاه ومشترطا لترشحه توافر أمرين: كلمة الشعب في الاستفتاء، وتأييد قيادة الجيش المصري لهذا القرار. السيسي وبعد الاستفتاء على الدستور بات عمليا على طريق الرئاسة التي حسمت من الآن. فلا مرشح آخر ولا شخصية قادرة على منافسته بعدما ألغى أو حجب كل القيادات السياسية وتحول زعيما شعبيا قبل أن يصبح رئيسا. هي الزعامة الشعبية الثانية بعد جمال عبد الناصر التي تشهدها مصر مع فارق أن عبد الناصر صار زعيما بعد سنوات من الرئاسة وبعد انتصاره في معركة قناة السويس، فيما يصل السيسي الى الرئاسة زعيما وبعد انتصاره على «الإخوان المسلمين». وإذا صح أن ثورة 30 يونيو كانت انقلابا عسكريا مموها بغطاء شعبي أو كانت ثورة شعبية مدعومة من الجيش وأظهرت «تحالفا» بين الجيش والشعب، فإن الاستفتاء على الدستور الجديد يدشن مرحلة جديدة في مصر ويعلن الانتقال الى نظام جديد. المرحلة الجديدة عنوانها الانتقال من «الشرعية الشعبية أو الانقلابية» الى «الشرعية الدستورية»، وتعلن طي صفحة الإخوان المسلمين الذين تلقوا آخر الضربات القاضية. وبعد توقيف قادتهم وإحالتهم الى المحاكمة، وبعد إعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيما إرهابيا يتوسل العنف المسلح للوصول الى أهدافه ما أدى الى «هدر دم» هذا التنظيم و«تشريع» عملية مطاردته وملاحقته وإلغائه سياسيا بشكل كامل واجتثاث وجوده في النسيج الاجتماعي والسياسي المصري. بعد كل ذلك يأتي الاستفتاء ليكرس «مصر جديدة» من دون إخوان مسلمين، وليعلن نهاية مأساوية لهذه الجماعة التي ارتكبت خطأ قاتلا في عدم قراءة الواقع المصري وعدم التكيف معه وفي الإفراط بالاعتماد على الخارج. وأما الفراغ الناجم عن «تبخر» الإخوان المسلمين وعودتهم الى العمل السري، فإن «السلفيين» هم الذين سيملأونه بعدما أظهروا واقعية سياسية تمثلت في تأييد خريطة الطريق والمشاركة في الاستفتاء. مصر تخطو عبر هذا الاستفتاء الخطوة العملية الأولى باتجاه وضع جديد وتعيد الاعتبار الى «الربيع العربي»، والسيسي بعد هذا الاستفتاء يخطو الخطوة الأولى باتجاه رئاسة الجمهورية منعشا آمال المصريين والثقة بالنفس والمستقبل واستعادة مصر مكانتها الدولية ودورها العربي القيادي. لكن السيسي رئيسا لمصر في «ربيع 2014» (بعد تقديم الانتخابات الرئاسية على البرلمانية وإدخال تعديل على خارطة الطريق) ليس نهاية المطاف وليس نهاية المخاض. فالتحديات كثيرة ومصر في صدد عملية إعادة بناء على كل المستويات، ولعل أصعب وأخطر ما في الأمر أن هذه العملية مرتكزة على «شخص السيسي»، وأن النظام الجديد هو امتداد للنظام السابق ومرتبط الى حد كبير بالمؤسسة العسكرية بانتظار قيام المؤسسات الدستورية والسياسية والحزبية.

مصريات في انتظار الإدلاء بأصواتهن في الاستفتاء أمس (أ.ب)